

Distr.: General
18 April 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠

نيويورك، ٥ تموز/يوليه - ١ آب/أغسطس ٢٠٠٠

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

موجز دراسة الحالة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام ١٩٩٩

موجز تنفيذي

ظلت الأزمة المالية الدولية تسيطر على الاتجاهات الاقتصادية في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للسنة الثانية على التوالي. وأدى النقص الحاد في تدفقات رؤوس الأموال إلى الداخل، الذي اقترن بارتفاع حجم مدفوعات الفائدة والأرباح إلى الخارج، إلى تحقيق معدل سلبي في تحويلات الموارد الصافية إلى المنطقة لأول مرة منذ عام ١٩٩٠. وفي الوقت نفسه، أدى انخفاض أسعار السلع الأساسية (باستثناء النفط)، مقرونًا بما واجهته بلدان أمريكا الجنوبية من ركود في التجارة داخل المنطقة، إلى هبوط في حصائل الصادرات بالنسبة لبلدان كثيرة. ومن ثم، وعلى الرغم من أقصى الجهود التي بذلتها مقرر السياسات من أجل معالجة السيناريو الخارجي السلبي، فقد حدث ركود في معدل النمو الإقليمي في عام ١٩٩٩ (٠,٣ في المائة)، كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (-١,٣ في المائة).

* E/2000/100

بيد أن هذا المعدل المتوسط على مستوى المنطقة إنما يخفي وراءه اختلافات حادة عبر البلدان. فقد تحققت معدلات نمو معتدلة وأحياناً مرتفعة. في المكسيك والكثير من بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي - ذات الروابط الوثيقة باقتصاد الولايات المتحدة المزدهر، من خلال التعاملات الخاصة بمناطق التصنيع الحدودية لأغراض التصدير وغيرها من أشكال التجارة في المصنوعات التحويلية والمنتجات الزراعية، والسياحة. أما بلدان أمريكا الوسطى، في المقابل، بتركيزها على صادرات السلع الأساسية وبما تتسم به من ارتفاع كبير في مستوى التجارة الصناعية داخل المنطقة، فإنها لم تحقق سوى معدلات ضعيفة.

ولم يكن غريباً أن يشهد معدل توفير الوظائف تباطؤاً في معظم بلدان أمريكا الجنوبية، لكنه كان أكثر نشاطاً في المكسيك، وأمريكا الوسطى ومعظم بلدان منطقة البحر الكاريبي. وبالنسبة للمنطقة ككل، انخفض معدل العمالة من ٥٣,٧ في المائة من حجم السكان في سن العمل في عام ١٩٩٨ إلى ٥٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٩، في حين ارتفع معدل البطالة من ٨ في المائة إلى ٨,٧ في المائة، وهو أعلى معدل يتم تسجيله على الإطلاق منذ بدأ الاحتفاظ بسجلات لعدد كبير من البلدان. وساعد انخفاض معدلات التضخم على أن تحقق الأجور الحقيقية أداء أفضل من العمالة. وفي واقع الأمر، فإن تدعيم عملية استقرار الأسعار لا يزال يشكل أحد الإنجازات الرئيسية التي تحققت خلال العقد. وظل معدل التضخم تحت السيطرة، إذ بقي دون نسبة ١٠ في المائة في المنطقة ككل، رغم انخفاض قيمة عدد من العملات، وبالنسبة لـ ١٧ بلداً من ٢٢ بلداً توفرت بشأنها معلومات، كان معدل التضخم في حدود أقل من ١٠ في المائة لعام ١٩٩٩.

وتقلص العجز التجاري بصورة ملحوظة، كنتيجة رئيسية لانخفاض الواردات الذي نشأ عن ركود مستوى الدخل، مما ثبط من عمليات الشراء عموماً، وأدى إلى انخفاض قيمة العملات المحلية، الأمر الذي رفع من تكلفة السلع الأجنبية. وانخفضت الصادرات أيضاً في بلدان كثيرة؛ وفي واقع الأمر، فإنه إذا أخرجت المكسيك من أرقام المنطقة، ستكون المنطقة قد سجلت انكماشاً بنسبة ٣ في المائة في المبيعات الخارجية. وطرأ انخفاض على أسعار الصادرات والواردات على السواء. ونتج عن ذلك انخفاض في نسبة العجز في الحسابات الجارية، حيث تقلص من ٨٧,٥ من بلايين دولارات الولايات المتحدة (٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ١٩٩٨ إلى ٥٦,٥ من بلايين دولارات الولايات المتحدة (٣,٢ في المائة) في عام ١٩٩٩.

وكانت التدفقات الداخلية الذاتية لرؤوس الأموال هي مصدر التمويل الرئيسي للعجز في الحسابات الجارية وإن كان قد انخفض حجمها إلى ٤٣,٥ من بلايين دولارات الولايات المتحدة (وكانت ٦٩ بليون دولار في عام ١٩٩٨ و ٨٣ بليون دولار في عام ١٩٩٧).

وغطت التدفقات التعويضية والاحتياطات الدولية المبالغ المتبقية. وتمشيا مع الاتجاه الذي ساد خلال السنوات العديدة الماضية، فقد سيطر الاستثمار المباشر الأجنبي على حساب رأس المال؛ والواقع أن هذه الفئة من الاستثمار بلغت ٧٠ بليوناً من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٩، متجاوزة بذلك إلى حد بعيد مجموع التدفقات الداخلية حيث أن قيمة القروض المصرفية، ومشتريات الأسهم، والسهو والخطأ، كانت جميعها سلبية. وبلغت قيمة إصدارات السندات الدولية ما يربو على ٤٠ من بلايين دولارات الولايات المتحدة، ولكن معظم هذا المبلغ استخدم في استهلاك وإعادة تمويل الديون التي تأخر سدادها. ولم يكن هناك تكافؤ في فرص الوصول إلى أسواق السندات، كما كانت الشروط المتعلقة بالإصدارات الجديدة - سواء من حيث أسعار الفائدة أو آجال السداد - أسوأ بكثير مما كانت عليه في سنوات ما قبل الأزمة.

وفي المحاولات التي قام بها راسمو سياسات الاقتصاد الكلي من أجل معالجة الأزمة الدولية من حيث طول أمدها وحدتها غير المتوقعين، فقد أخذوا بموقف يتسم بطابع أقل انكماشاً مما كان عليه الأمر في عام ١٩٩٨، وبخاصة خلال النصف الثاني من السنة. ولم يخفض الإنفاق المالي بما يضاهاى الانخفاض في الإيرادات، مما أصبح من المحتمل معه أن يتجاوز متوسط العجز في المنطقة نسبة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى مستوى خلال العقد. وفي أواخر العام، انخفضت أسعار الفائدة الإسمية، وأتيحت لراسمي السياسات النقدية في عدد من البلدان فرصة للمناورة عن طريق التحول إلى أسعار الصرف المرنة. وكانت البرازيل أشد الحالات وضوحاً فيما يتعلق بالتحول في نظام أسعار الصرف، ولكن خطوات مماثلة اتخذت في إكوادور وشيلي وكولومبيا.

ومما كان له أثره السلبي على القطاع المالي في كثير من البلدان ركود معدلات النمو، والآثار الآجلة لارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض أسعار الصرف. وزادت زيادة كبيرة نسبة القروض عديمة الأداء، وتجلت ذلك في عديد من الحالات في حدوث أزمات مصرفية. ونشأت صعوبات خاصة في الحالات التي قدمت فيها القروض بعملات أجنبية، نظراً لزيادة القيمة المكافئة بالعملة المحلية نتيجة لخفض سعر العملة المحلية. وعلى وجه العموم، فقد تباطأت عملية الإصلاح مع تأجيل عمليات التحول إلى القطاع الخاص، وفي بعض الحالات زادت قيمة التعريفات الجمركية لمواجهة حالات الطوارئ المؤقتة. ورغم أن المفاوضات المؤسسية داخل المنطقة واصلت المضي قدماً، فقد طرأ انكماش حاد على التجارة بين المجموعات الإقليمية، وفي بعض الحالات نشأت صدمات بسبب الاختلافات في المواقف إزاء السياسات الاقتصادية.

واختتم العام بتطور إيجابي من حيث التوقعات بالنسبة للمستقبل القريب، حيث استمر اقتصاد الولايات المتحدة في النمو بمعدل سريع نسبياً، ونما اقتصاد أوروبا، أما اقتصاد اليابان وبقية بلدان آسيا فقد تحرك نحو الانتعاش. وأصبحت الأوضاع في الأسواق المالية الدولية أكثر مواتاة بالنسبة لبلدان المنطقة، وبدأت أسعار السلع الأساسية في الانتعاش مرة أخرى، مما يشير إلى أن الحالة ستتحسن في جميع بلدان المنطقة، تقريباً، خلال عام ٢٠٠٠. وتشير إسقاطات اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى أن معدل النمو في المنطقة ككل سيصل إلى ٣,٧ في المائة؛ ويتوقع أن تحقق المكسيك وأمريكا الوسطى معدلات نمو أعلى (٤,٧ في المائة و ٤,٨ في المائة، على التوالي)، تليهما البرازيل (٣,٧ في المائة)، وبلدان المخروط الجنوبي (٣,١ في المائة) وبلدان منطقة الأنديز (٢,٧ في المائة).

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	١٨-١ الأداء الاقتصادي المحلي - أولاً
٨	٣٧-١٩ السياسات والإصلاحات في مجال الاقتصاد الكلي - ثانياً
١٢	٥٥-٣٨ القطاع الخارجي - ثالثاً

أولاً - الأداء الاقتصادي المحلي

أعقاب إعصار ميتش، الذي ألحق الدمار بالبلد في نهاية عام ١٩٩٨، كما انخفض معدل النمو في جامايكا.

٤ - وفي أمريكا الجنوبية، كانت المشاكل أكثر انتشاراً في عام ١٩٩٩. وسجلت الأرجنتين وإكوادور وفنزويلا وكولومبيا حالات انخفاض في معدلات النمو بلغت ٣ في المائة أو أكثر، وكانت هناك حالات ركود بدرجة أقل في كل من أوروغواي وباراغواي وشيلي. وكان معدل النمو البسيط الذي حققته البرازيل بنسبة ٠,٨ في المائة عاملاً هاماً وراء حالة الركود التي أصابت اقتصاد المنطقة بالنظر إلى حجم الاقتصاد البرازيلي.

٥ - وقد بدأت الأوضاع الاقتصادية السلبية التي ألمت بالمنطقة في الظهور في أواخر عام ١٩٩٧. ثم ازدادت حدة هبوط النشاط الاقتصادي مع تزايد أثر الأزمة المالية الدولية، حيث حدثت حالات انقطاع مفاجئ في تدفقات رؤوس الأموال وحالات انخفاض حادة في معدلات التبادل التجاري. وتقلصت قائمة البلدان التي حققت زيادة في النشاط الاقتصادي، في حين ازداد عدد البلدان التي انخفضت نواتجها.

٦ - وطراً أيضاً ركود على الدخل القومي للمنطقة في عام ١٩٩٩ في الوقت الذي تباينت فيه الأرقام بالنسبة لكل بلد على حدة. وفي معظم البلدان، كان للتدهور الملحوظ في معدلات التبادل التجاري أثره على الدخل القومي، الذي انخفض في عدد من الحالات. بيد أنه في البلدان المصدرة للنفط، وبالذات فنزويلا والمكسيك، حقق الدخل القومي أداءً أفضل من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للزيادة الكبيرة في أسعار النفط عن المستويات التي كانت عليها في عام ١٩٩٨ حين طرأ عليها انخفاض حاد.

١ - باستثناء معدل التضخم، الذي تم التحكم فيه في الغالبية الكبرى من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كان الأداء الاقتصادي للمنطقة ضعيفاً في عام ١٩٩٩. بمعدل نمو صفري تقريباً وحدوث تباطؤ في الاستثمار والاستهلاك على السواء. وفي ضوء هذه الاتجاهات، لم يكن من المستغرب أن تقل فرص توفير الوظائف عن العام الماضي وأن يزداد معدل البطالة. بيد أن التوقعات لعام ٢٠٠٠ كانت أكثر تشجيعاً.

توقف نمو الناتج الإقليمي

٢ - تعرض الناتج في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للركود في عام ١٩٩٩، وانخفضت نسبته المثوية بمعدل نقطتين تقريباً عن عام ١٩٩٨، وخمسة نقاط مئوية عن عام ١٩٩٧، الذي كان من أفضل الأعوام في الربع الأخير من القرن. وتقلص معدل الناتج الفردي بنسبة ١,٣ في المائة، لكنه مع ذلك ظل أعلى من مستواه في بداية العقد بنسبة ١٤ في المائة.

٣ - وقد كان الأداء الاقتصادي في عام ١٩٩٩ عموماً هو حصيلة الأداء البالغ التباين لمجموعتين من البلدان. فمن جهة، كانت هناك الاقتصادات الناشطة في المكسيك ومختلف بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وقد برزت بوجه خاص في هذا الصدد ترينيداد وتوباغو والجمهورية الدومينيكية وكوبا وكوستاريكا ونيكاراغوا، حيث تراوح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين ٦ و ٨ في المائة، بينما حققت المكسيك أعلى نسبة بين اقتصادات المنطقة المتوسطة الحجم والكبيرة الحجم. غير أن هذا الانتعاش في النمو لم يكن من نصيب جميع البلدان في هذه المنطقة الجغرافية. ففي هندوراس، على سبيل المثال، تعرض الاقتصاد للانكماش في

الجدول ١

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩ (أ)
نسب التغيير السنوية			
النشاط الاقتصادي والأسعار	٥,٤	٢,١	٠,٣
الناتج المحلي الإجمالي	٣,٧	٠,٤	١,٣-
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	١٠,٤	١٠,٣	٩,٥
أسعار المستهلكين	٢,٢	٥,٣-	٠,٧
معدلات التبادل التجاري	نسبة مئويّة		
البطالة الصريحة في المناطق الحضرية	٧,٣	٨,٠	٨,٧
ببلايين الدولارات			
القطاع الخارجي			
صادرات السلع والخدمات	٣٢٦,٩	٣٢٥,٤	٣٤٠,٠
واردات السلع والخدمات	٣٥٦,٩	٣٧٦,٥	٣٥٩,٩
رصيد السلع	١٠,٤-	٣٢,٦-	٥,٢-
رصيد الخدمات	١٩,٦-	١٨,٦-	١٤,٧-
رصيد عوامل الدخل	٤٧,٢-	٥٢,٦-	٥٤,٤-
رصيد الحساب الجاري	٦٢,٦-	٨٧,٥-	٥٦,٥-
رصيد حساب رؤوس الأموال والتمويل	٨٣,٢	٦٨,٧	٤٣,٥
الرصيد الكلي	٢٠,٥	١٨,٧-	١٢,٨-
التحويلات الصافية للموارد	٣١,٦	٢٤,٩	١,٣-

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
(أ) تقديرات أولية.

توقع انتعاش معتدل في عام ٢٠٠٠

وبذلك ينتهي العقد بمتوسط معدل نمو قدره ٣,٢ في المائة. ويستند هذا الإسقاط الذي يبعث على التشجيع إلى التوقعات الواعدة للاقتصاد الدولي والتي تبشر بحدوث زيادة في معدل النمو، وانخفاض في معدل التضخم، وأسعار فائدة معتدلة في البلدان المتقدمة النمو. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يتحسن القطاع الخارجي في عدد من بلدان المنطقة نتيجة لخفض قيمة العملات المحلية، الأمر الذي ينبغي أن ينشط الصادرات ويحد من الواردات. ويستند هذا التصور إلى الافتراض بأن أسواق رؤوس الأموال الدولية ستواصل تحسنها، وبذلك تمهد الطريق أمام قدر أكبر من التدفقات الداخلية لرؤوس الأموال. ومن المحتمل أيضا أن ترتفع في العام المقبل معدلات النمو في المكسيك وفي بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، وهي البلدان التي كانت قد حققت أفضل أداء في المنطقة في عام ١٩٩٩. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تحقق بلدان أمريكا الجنوبية انتعاشا في أعقاب الأداء الضعيف لاقتصاداتها في عام ١٩٩٩. وهناك بالفعل دلائل على حدوث انتعاش في البرازيل، مما سيكون له أثره المفيد على البلدان المجاورة.

تراجع الاستثمارات

٨ - هبطت الاستثمارات هبوطا حادا في عام ١٩٩٩ نتيجة للأزمة الدولية، وتعرض الاستثمار الخاص بالذات لأسوأ الصدمات. وكانت الاتجاهات في هذا المتغير أيضا بالغة التباين، حيث كانت بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي أقل تأثرا من بلدان أمريكا الجنوبية. وكانت حالات الهبوط أشد حدة في إكوادور وشيلي وكولومبيا وأقل حدة في الأرجنتين وأوروغواي وبيرو وفنزويلا. وكانت البلدان التي حققت أفضل أداء هي بنما وكوبا ونيكاراغوا وهندوراس. وهذه الحالة يمكن عزوها جزئيا إلى الزيادة الملحوظة في الاستثمارات العامة من أجل الإنعاش والتعمير في أعقاب الدمار الذي سببه إعصار ميتش

٧ - من المتوقع في عام ٢٠٠٠ أن تنتعش اقتصادات أمريكا اللاتينية بعد حالة الركود التي اعترتها في عام ١٩٩٩. ووفقا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يَحتمل أن يبلغ معدل النمو ٣,٧ في المائة،

القياسي لأسعار المستهلكين. ومن البلدان الأخرى ذات معدل التضخم البالغ الانخفاض (٣ في المائة أو أقل) كانت هناك بنما وبوليفيا والسلفادور وشيلي. وقد دعمت كل من بوليفيا والسلفادور وشيلي من عمليات الاستقرار التي حققتها بعدما أبحزته من تقدم كبير في السنوات الأخيرة. وواصلت بنما كالمعتاد تسجيل معدل تضخم منخفض.

١٢- وعلى الرغم من تخفيض قيمة مختلف عملات البلدان، لم يتعد أثر ذلك إلى الأسعار المحلية بفضل السياسات النقدية الصارمة وحالة الكساد التي سادت خلال الفصول الثلاثة الأولى من العام.

١٣- وتعرضت البرازيل لانتكاسة في عملية تحقيق استقرار الأسعار، التي مكنت البلد خلال الأعوام الماضية من السيطرة على التضخم بعد أن كان معدله قد بلغ أربعة أرقام خلال أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات. وتعلقت الانتكاسة بصورة مباشرة بالخفض الحاد في قيمة العملة في أوائل العام. بيد أن آثار الركود الاقتصادي وعدم ربط الأجور بالأسعار، وهي عملية ظلت مستمرة في السنوات الأخيرة، قد حالت دون انسحاب معظم آثار تخفيض العملة على أسعار المستهلكين. وإكوادور هو البلد الذي يمر بأصعب الأوقات من بين بلدان المنطقة بالنظر إلى عمق الأزمة الاقتصادية والمالية التي ألمت به. وقد تسببت الأزمة في حدوث طفرة تضخمية دفعت معدلات التضخم إلى ما يزيد على ٦٠ في المائة لأول مرة منذ عام ١٩٩٢.

تدهور مشاكل سوق اليد العاملة

١٤- في عام ١٩٩٩ تسارع معدل تدهور حالة سوق اليد العاملة الذي بدأ يظهر للعيان إبان منتصف العقد (خفت حدتها بصورة مؤقتة خلال عام ١٩٩٧). وقد انعكست المشاكل الاقتصادية التي نشأت في مختلف البلدان منذ أواخر عام ١٩٩٨، وبخاصة في الجزء الجنوبي من المنطقة، في انخفاض معدلات العمالة والارتفاع الحاد في معدلات البطالة.

(نيكاراغوا وهندوراس)، وإلى زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في الهياكل الأساسية (بنما).

٩- ومن بين التغيرات التي طرأت على مصادر تمويل الاستثمارات حدوث نقص في الادخار الخارجي بلغت قيمته أكثر من نقطتين مئويتين من الناتج المحلي الإجمالي^(١) بينما زادت مساهمة الادخار المحلي والوطني بأكثر من نقطة مئوية واحدة. بيد أنه في ١٤ بلدا من بين البلدان التي توفرت بشأها معلومات، وعددها ١٩ بلدا، فقد كان مما أضعف الادخار المحلي والوطني ازدياد سوء معدلات التبادل التجاري. وكان ذلك عاملا هاما بوجه خاص في كل من أوروغواي وباراغواي وبيرو وشيلي ونيكاراغوا وهندوراس.

استقرار معدل التضخم عند مستويات منخفضة

١٠- في عام ١٩٩٩، بلغ متوسط معدل التضخم بالنسبة للمنطقة ٩,٥ في المائة، وهو أدنى معدل خلال نصف قرن. وقد انخفض معدل التضخم انخفاضا سريعا في السنوات الأخيرة، فهبط من نسبة ٨٨٨ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ١٠ في المائة في عام ١٩٩٧، حيث ظل مستقرا. وفي واقع الأمر، ففي ١٧ بلدا من البلدان التي توفرت بشأها معلومات، وعددها ٢٢ بلدا، كان معدل التضخم أقل من ١٠,٠ في المائة خلال العام. وكانت هناك زيادات كبيرة في حالتين اثنتين، هما: البرازيل، حيث ارتفع معدل التضخم من ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى نحو ٨,٥ في المائة في عام ١٩٩٩، وإكوادور حيث زاد معدل التضخم من ٤٣ في المائة إلى ٦١ في المائة.

١١- ومن بين البلدان التي حققت أفضل أداء تبرز الأرجنتين التي حققت انخفاضا بنسبة ١,٨ في المائة في الرقم

(١) هذا الرقم بالعملة المحلية الثابتة، ولذا فهو يختلف عن الحساب الجاري لميزان المدفوعات، الذي يقاس بالأسعار الحالية للدولار.

وشيلي وكولومبيا). وفي المقابل، تجمدت الأجور الحقيقية في كل من الأرجنتين وباراغواي والمكسيك، في حين انخفضت في البرازيل وبيرو.

ثانيا - السياسات والإصلاحات في مجال الاقتصاد الكلي

١٩ - تميزت سياسات الاقتصاد الكلي بتناقضات حادة خلال السنة. وقد عوض الحجم الأكبر للعجز المالي تعويضا جزئيا عن الانخفاض في الطلب المحلي الخاص، في الوقت الذي حافظ فيه صانعو السياسات النقدية على موقف يتسم بالتقشف حتى منتصف السنة. وعندئذ، شهد هذا الموقف نوعا من التراخي، وانخفضت أسعار الفائدة قليلا. كما أصبحت سياسة أسعار الصرف أكثر مرونة. غير أن حالة القطاع المصرفي تبقى مصدرا للانزعاج في عدة بلدان؛ ولا يزال منح القروض الجديدة منكمشا، كما تدنت نوعية حافظة القروض في النظام المصرفي.

اتساع هوة العجز المالي

٢٠ - أدت ظروف الكساد التي تشهدها المنطقة إلى انخفاض الإيرادات المالية في وقت قام فيه عدد من البلدان بوضع ميزانياتها لعام ١٩٩٩ بشكل يسمح بزيادة الانفاق العام. ولقد تمثل الهدف الرئيسي خلال السنة في الاستمرار، قدر الإمكان، في تنفيذ برامج الاستثمار العام والنفقات العامة في القطاع الاجتماعي بالمعدلات المخصصة لها في الميزانية، على الرغم من انخفاض الإيرادات المالية عما كان متوقعا في البداية. وأدى ذلك إلى ارتفاع متوسط عجز البلدان في القطاع العام غير المالي إلى ٣,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى معدل يبلغه خلال العقد.

٢١ - ويمكن أن تعزى الزيادة في معدلات الانفاق في المنطقة إلى أربعة عوامل، يتعلق العاملان الأولان منهما

١٥ - وأدى ضعف معدلات النمو الاقتصادي إلى حدوث انخفاض في المعدل المتوسط للبطالة. وانخفضت في بلدان كثيرة، من بينها الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وشيلي وكولومبيا، نسبة البطالة الإجمالية بين أرباب الأسر. وأدى ذلك إلى مزيد من التوسع في القطاع غير المنظم من سوق اليد العاملة. وكان للتباطؤ الاقتصادي تأثيره الشديد بوجه خاص على العمالة في قطاعي التعمير والصناعة التحويلية.

١٦ - وفي المقابل، ومثلما كان عليه الحال في العام السابق، نشطت مستويات العمالة المنظمة في المكسيك وفي بعض بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي نتيجة لارتفاع معدلات النمو بفضل الحافز الذي وفرته روابط هذه البلدان بحالة الازدهار التي شهدتها اقتصاد الولايات المتحدة.

١٧ - وتمشيا مع هذه الاتجاهات، ارتفع معدل البطالة بالنسبة للمنطقة ككل من ٨ في المائة إلى ٨,٧ في المائة، وهو أعلى مستوى سجل على الإطلاق منذ أن توفرت إحصاءات اليد العاملة بالنسبة لعدد كبير من بلدان المنطقة. وشهدت الأرجنتين وإكوادور وشيلي وفنزويلا وكولومبيا أكبر زيادة في معدلات البطالة. وفي المقابل، ظل معدل البطالة مستقرا نسبيا في البرازيل، حيث وصل في عام ١٩٩٨ إلى مستويات مماثلة لمستويات أوائل الثمانينات، في حين انخفض هذا المعدل في المكسيك وفي عدد من بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

١٨ - وحققت الأجور الحقيقية في القطاع الرسمي أداء أفضل مما حققته العمالة، حيث حققت انتعاشا في كل من أوروغواي وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا ونيكاراغوا. وفي جميع هذه البلدان فإن الزيادة في الأجور الحقيقية عزيت إلى حد كبير إلى انخفاض معدل التضخم، وبخاصة حيثما ارتفعت الأسعار بأقل مما كان متوقعا (أساسا في أوروغواي

صانعو السياسات النقدية يتبنون موقفا أقل دفاعية ٢٣ - رسمت الأحداث في القطاع الخارجي مسار السياسة النقدية إلى حد كبير، وخاصة فيما يتعلق بمدى إتاحة أسواق رأس المال أمام البلدان. وفي بداية السنة ساد التوجه نحو التقشف الشديد معظم أرجاء المنطقة، وخاصة في البلدان التي فقدت احتياطات دولية عندما تعمقت الأزمة العالمية في آب/أغسطس ١٩٩٨، أو التي جابهت مصاعب في مجال التجارة الخارجية.

٢٤ - وقد أبقى على السياسات التقشفية خلال معظم النصف الأول من سنة ١٩٩٩ استجابة لعدم الوضوح الذي ولده الاضطراب في أسواق العملة الذي ميز هذه المرحلة، حيث لجأت عدة بلدان إلى تخفيض عملاتها، وقامت إكوادور بوضع تأجيل جزئي على مدفوعات ديونها الخارجية. وقد تبنت بعض البلدان، بما فيها غواتيمالا، سياسة ذات طابع أكثر توسعا منذ بداية العام.

٢٥ - غير أن صانعي السياسات النقدية شرعوا بصفة عامة في انتهاز موقف أكثر مرونة قرب انتهاء النصف الأول من السنة، وذلك لسببين رئيسيين: أولهما عودة الأسواق المالية الدولية إلى استقرار أكبر، الأمر الذي سهل إتاحة التمويل الخارجي. وقد دعم هذه النظرة المتفائلة أيضا ردة الفعل الإيجابية للاقتصاد البرازيلي إزاء تخفيض عملتها في كانون الثاني/يناير، حيث أبقى ذلك شبح العدوى من الأزمة بعيدا. أما السبب الثاني المسهم في هذا التوجه فقد كان ذا طبيعة محلية تعود إلى كل من استمرار أثر قوى الكساد الأساسية في عدة بلدان في المنطقة وازدياد الحالة سوءا في الأسواق المالية المحلية.

٢٦ - ولقد أظهرت السلطات النقدية ميلا أكثر من المعتاد نحو الاستجابة لنداءات قطاع الأعمال التجارية الداعية إلى جعل سياسات الاقتصاد الكلي أكثر مرونة، وتشجيع

بالاستثمار. فضلا عن تلبية احتياجات الاستثمار في الهياكل الأساسية التي لم يعد في الإمكان تأجيلها، فإن عدة بلدان عصفت بها الكوارث الطبيعية في السنة السابقة واضطرت إلى القيام باستثمارات كبيرة في أعمال إعادة التعمير. وإضافة إلى ما سبق، فإن كثيرا من الحكومات في الإقليم حددت جهودها الرامية إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية التي دأبت هذه الحكومات على تأجيلها إبان سعيها لتحقيق الاستقرار المالي. وأخيرا، فإن خدمة الدين الخارجي للقطاع العام (معبّر عنه بالعملة المحلية) استمرت في الارتفاع في سنة ١٩٩٩، وكان ذلك نتيجة طبيعية لوجود مستوى مديونية خارجية أعلى بقليل من ذي قبل، ولما طرأ من تخفيضات على العملات. ولقد أدت خدمة الديون المحلية أيضا إلى إنفاق أعلى بسبب الأثر المتأخر للسياسات النقدية في البلدان التي حاولت أن تلجأ إلى زيادة أسعار الفائدة لكبح الانخفاض في قيمة عملاتها.

٢٢ - ولقد كان التوجه السلي في الإيرادات هو العامل الآخر الذي ساهم في الزيادات في عجز الميزانية. ولقد أدى ضعف النشاط الاقتصادي وتباطؤ التجارة الدولية إلى إنكماش الإيرادات الضريبية للسنة الثانية على التوالي، وضاعف من ذلك تخفيض التعريفات الجمركية، ولا سيما في أمريكا الوسطى. غير أن هذه الاقتطاعات قد عوض عنها جزئيا الزيادة في الموارد غير الضريبية - التي دفع بها انتعاش أسعار النفط الدولية (في إكوادور، وفنزويلا، وكولومبيا، والمكسيك). إضافة إلى بعض العوائد الأخرى غير المتكررة. كما أن السلطات الضريبية قامت أيضا بردة فعل تمثلت في اقتراح زيادات في المعدلات الضريبية ووضع تدابير لمكافحة التهرب الضريبي.

الجديد على الائتمانات. كما أن الزيادة التي شهدتها معدلات الفائدة على القروض قد أسهمت أيضا في خلخلة وضع الشركات التي كانت تعاني أصلا من ضائقة مالية شديدة، وأدى هذا الوضع بدوره إلى تدني نوعية محافظ القروض المصرفية.

٣٠ - فضلا عما سبق، فإن الغالبية العظمى لبلدان المنطقة قد تأثرت بدرجات متفاوتة بالاضطرابات المالية التي أدت إلى جعل القطاع المصرفي أكثر عرضة للأخطار من ذي قبل. ونتيجة لذلك، ظهر في العديد من الحالات انخفاض في أنشطة الائتمان المحلي وتوجه نحو انعدام الوساطة المالية. ولقد كانت الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي شهدتها النظم المالية للعديد من البلدان حافزا بقدر كبير إلى إعادة الهيكلة والتعزيز من خلال الاندماجات والحيازات، وخاصة في بيرو وكولومبيا، ويتوقع أن ينشأ ظرف مشابه في إكوادور أيضا. وفي المكسيك، شرعت مؤسسة حماية المدخرات المصرفية في عملها في شهر أيلول/سبتمبر. وبحسب التقديرات الحالية فإن إجمالي تكلفة ما تقوم به الحكومة المكسيكية لإنقاذ النظام المصرفي وتنفيذ برنامج دعم الدائنين قد بلغ ٢٢ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية سنة ١٩٩٩.

سياسة أسعار الصرف تصبح أكثر مرونة

٣١ - أظهر أسلوب إدارة سياسة أسعار الصرف مرونة أكبر. وقد تخلت أربعة بلدان (إكوادور، البرازيل، شيلي، كولومبيا) في سنة ١٩٩٩ عن نظم النطاقات المحدودة لعملائها وسمحت بتعويم هذه العملات، وقد أصبح نظام التعويم هو الأكثر شيوعا في الوقت الحاضر في المنطقة. وقد تعرض نظام النطاقات المحدودة للعملات، الذي لعب دورا هاما في برامج التثبيت القائمة على استخدام سعر صرف إسمى كنقطة ارتكاز، لانتقادات متزايدة لأنه يفتح المجال أمام هجمات المضاربة. ولم تعد تحتفظ بنظام سعر الصرف

الانتعاش الاقتصادي حيث إن معدلات التضخم كانت بصفة عامة عند مستوى المعدلات المستهدفة أو أقل منها في غالبية البلدان. كما أن زيادة المرونة في سياسات أسعار الصرف أفسحت المجال أمام السلطات النقدية لتخفيض أسعار الفائدة (ومن أمثلة ذلك، كولومبيا). وفضلا عن ذلك، فإن الإشارات الدالة على الخروج من الكساد أتاحت الفرصة للافتراض بأن ارتفاعا في الطلب على النقود سيصحب الزيادة المتوقعة في الأنشطة الانتاجية. بيد أن اتساع هوة العجز المالي حتم التشبث بسياسة حكيمة في مجال السياسات النقدية.

٢٧ - وفي عدد من البلدان، شهد سعر الفائدة الإسمي انخفاضا حذرا بنهاية الربع الثاني من السنة. ولقد أفضى هذا الموقف الأكثر تساهلا للسياسة النقدية إلى التخفيف من الاتجاه نحو الانخفاض في السيولة الحقيقية الذي سيطر على أمريكا اللاتينية منذ الربع الرابع من سنة ١٩٩٨ (ولقد بلغت نسبة التباين الحقيقي في عرض النقود ٥ في المائة خلال فترة ١٢ شهرا امتدت حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨)، كما لوحظت زيادة طفيفة في العرض الحقيقي للنقود خلال الربع الثالث لسنة ١٩٩٩.

٢٨ - ولقد عوض التدني في معدلات التضخم تعويضا جزئيا عن الانخفاض في أسعار الفائدة الاسمية، وبذلك بقي متوسط أسعار الفائدة الحقيقية أعلى مما كان عليه في سنة ١٩٩٨. ويصدق هذا بوجه خاص على باراغواي، وبوليفيا، وبيرو، والمكسيك، أما إكوادور وشيلي فقد كانتا الاستثنائين الرئيسيين.

استمرار الأزمة المصرفية

٢٩ - أدى الكساد الذي شهدته العديد من بلدان الإقليم وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية للذات سادا في المنطقة منذ الأزمة الدولية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ إلى انخفاض الطلب

الثابت، سواء بحكم الواقع أو بحكم القانون، سوى أربعة بلدان من بلدان أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، وإكوادور منذ سنة ٢٠٠٠، و بنما، والسلفادور) ومجموعة من الاقتصادات الصغرى في منطقة شرق الكاريبي. وعلى أية حال، فإن نظم التعويم المستخدمة تنطوي على قدر غير قليل من التدخلات. ففي البرازيل والمكسيك، على سبيل المثال، تدخلت السلطات النقدية بشكل متكرر لتعديل التذبذبات في أسعار الصرف، كما استمر خضوع السياسة النقدية بشكل كبير للعوامل الخارجية.

٣٥ - ومع استمرار انخفاض معدلات التضخم في كامل المنطقة، فإن أسعار الصرف الحقيقية اتبعت أيضا نفس أنماط التغيير الإسمي بشكل وثيق. وفي سنة ١٩٩٩، بلغ المتوسط البسيط لمعدلات تخفيض العملة بين بلدان أمريكا اللاتينية ٣,٥ في المائة. ولقد كانت الحالة الوحيدة التي لوحظت فيها زيادة عند قياس المعدلات باعتبارها تمثل مجاميع دون إقليمية هي حالة منطقة البحر الكاريبي، وحتى في تلك الحالة فإن الزيادة كانت طفيفة (١,٧ في المائة).

استمرار الإصلاحات بخطى أبطأ

٣٦ - في سنة ١٩٩٩، أدت الأزمة الاقتصادية إلى إيقاف عملية الإصلاح الهيكلي في المنطقة حيث اضطرت السلطات إلى تركيز الجهود على التعامل مع المشكلات العاجلة. وقد عانت برامج الخصخصة نتيجة لتأجيل المشاريع، ولانخفاض العوائد من الخصخصة (ما يزيد قليلا عن ١٢ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)، وهو مبلغ أقل بكثير من الرقم القياسي للسنة السابقة (٤٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية). وقد كان نصيب الأرجنتين الثلث من إجمالي المبلغ، والبرازيل ثلث آخر. واستمر التنوع القطاعي للخصخصة والامتيازات، وشملت العمليات التي تم القيام بها الموانئ والمطارات، وشبكات المياه العامة، والطرق، والسكك الحديدية، والاتصالات، وتوليد الطاقة وتوزيعها، والغاز الطبيعي.

٣٧ - وقد حركت الموازن المالية المتدنية الجهود لأجل إيجاد ترتيبات مؤسسية يمكن لها أن تتيح للسلطات رقابة أشد

الثابت، سواء بحكم الواقع أو بحكم القانون، سوى أربعة بلدان من بلدان أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، وإكوادور منذ سنة ٢٠٠٠، و بنما، والسلفادور) ومجموعة من الاقتصادات الصغرى في منطقة شرق الكاريبي. وعلى أية حال، فإن نظم التعويم المستخدمة تنطوي على قدر غير قليل من التدخلات. ففي البرازيل والمكسيك، على سبيل المثال، تدخلت السلطات النقدية بشكل متكرر لتعديل التذبذبات في أسعار الصرف، كما استمر خضوع السياسة النقدية بشكل كبير للعوامل الخارجية.

٣٢ - وقد اختلفت بشكل كبير الاتجاهات في أسعار الصرف الإسمية في جنوب أمريكا عن بقية المنطقة. ففي جنوب أمريكا، اكتسبت الزيادة في المعدل الإسمي للتخفيض، والتي بدأت في أواخر ١٩٩٧، دفعا قويا ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بسبب تخفيض العملة في البرازيل. ولقد شهدت إكوادور أكثر معدلات التخفيض حدة (بزيادة مقدارها تقريبا ١٠٠ في المائة في متوسط أسعار الصرف للسنة، وكانت نسبة البرازيل ٥٧ في المائة وكولومبيا ٢٤ في المائة).

٣٣ - وظهرت على أسواق العملة في المكسيك وأمريكا الوسطى آثار الاختلالات التي شهدتها البرازيل خلال الربع الأول من السنة، ولكنها سرعان ما رجعت إلى المستويات العادية، حيث كان متوسط معدلات التخفيض مساويا للمعدلات المسجلة قبل وقوع الأزمة الروسية في سنة ١٩٩٨، غير أن أسعار الصرف في غواتيمالا كانت مصدرا للتوتر، حيث أن تخفيض العملة بواقع ١٦ في المائة بلغ حدا أقصى في سياق تاريخ هذه البلاد.

٣٤ - واستمرارا لنمط كان قد اتضح في السنة السابقة، ظلت بلدان منطقة البحر الكاريبي بمعزل عن الاضطرابات المالية التي أثرت على بقية بلدان المنطقة. فقد بقيت أسعار

٤٠ - وفي مقابل انخفاض العجز في المنطقة انخفضت تدفقات رأس المال الأجنبي وزادت تحويلات الأرباح، ونتج عن هذين العاملين مجتمعين تحويل سلمي صاف للموارد لأول مرة منذ بداية التسعينات. ومثلما حدث في السنة السابقة اضطرت المنطقة للاعتماد على احتياطيها الدولي وعلى التمويل التعويضي الذي بلغ هذه المرة نحو ١٣ بليون دولار. وكان استخدام أصول الاحتياطي الدولي أقل انتشارا عما كان عليه في عام ١٩٩٨ واقصر أساسا على البرازيل واستخدم بمستوى أقل في كل من شيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو.

استمرار الانخفاض في تدفقات رأس المال الصافي

٤١ - تلقت أمريكا اللاتينية تدفقات رأسمالية مستقلة بلغ حجمها ٤٣,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٩ وهو مبلغ يقل عن الرقم الذي تحقق في عام ١٩٩٨ ويزيد قليلا عن نصف التدفقات إلى الداخل في عام ١٩٩٧. وشهدت بلدان قليلة فقط، وهي بلدان أمريكا الوسطى أساسا، زيادة طفيفة في تدفقات رأس المال إلى الداخل. وانخفضت التدفقات إلى معظم البلدان، بل إن إكوادور وفنزويلا شهدتا عمليات سحب صافية. وتعود هذه الحالة إلى الانكماش المالي الخارجي الذي بدأ عام ١٩٩٨ ولا سيما فيما يتعلق بالقروض وتدفقات الأسهم واستمرت حتى الشهور الأولى من عام ١٩٩٩. ومنذ ذلك الحين شهدت التدفقات انتعاشا مؤقتا.

٤٢ - وكما كانت الحال في فترة السنتين السابقة أيضا فإن جزءا كبيرا من التمويل الخارجي في عام ١٩٩٩ اشتمل على أنواع أقل تقلبا من رأس المال، وكانت الفئة الرئيسية منها هي الاستثمار المباشر الأجنبي الذي تجاوز بالفعل المستويات الاستثنائية العليا التي سُجلت في عام ١٩٩٧-١٩٩٨. بل إن تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي قد زادت عن مجموع

على الحسابات المالية (قانون تحويل العملة في الأرجنتين، وتشريع المساءلة المالية في البرازيل وقانون الترشيد المالي في بيرو). وقد انضمت غيانا إلى قائمة البلدان التي وضعت تشريعات تلزم باستقلالية مصارفها المركزية. وإزاء خلفية من الأزمات الخفية أو الظاهرة في النظم المالية الوطنية، فقد بذلت الجهود للاستمرار أيضا في تعزيز إشراف ورقابة المصارف، ولا سيما في بلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى.

ثالثا - القطاع الخارجي

٣٨ - وتركت الأزمة الدولية بصماتها على القطاع الخارجي في المنطقة للسنة الثانية على التوالي بعد تأثر المنطقة من ضآلة تدفقات رأس المال الأجنبي والهبوط المستمر في أسعار السلع من غير سلع الوقود. وعلى عكس ما حدث في السنة السابقة فقد أدت عملية التكيف الحادة في اقتصادات المنطقة إلى وقف الاتجاه المتسارع لزيادة العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات. ولذلك انخفض حجم النقص من نسبة ٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة في عام ١٩٩٨ إلى نسبة ٣,٢ في المائة في عام ١٩٩٩.

٣٩ - وكان الانخفاض الكبير في العجز يشكل انعكاسا لرصيد سلمي صغير على الحساب التجاري. وكان ذلك يعزى بدوره للانخفاض الحاد في الواردات الذي عوض عن الحد الملحوظ من الصادرات في معظم البلدان ولا سيما بلدان أمريكا الجنوبية. وازداد العجز في الدخل من عوامل الإنتاج مرة أخرى وإن كان بمستوى متواضع. وفي الوقت ذاته واصلت التحويلات الجارية ولا سيما التحويلات الأسرية اتجاهها التصاعدي في بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي مما ساعد في خفض العجز في الحساب الجاري في هذه البلدان.

في إصدار السندات في الفترة بين أيار/مايو و أيلول/سبتمبر، ثم اتجاه تصاعدي آخر ابتداء من تشرين الأول/أكتوبر واستمر أثناء الربع الأول من عام ٢٠٠٠.

٤٤ - وارتفعت تكلفة التمويل الخارجي في المنطقة بشكل حاد إثر تأجيل سداد الديون الروسية في آب/أغسطس ١٩٩٨ وبلغت معدلا سنويا يقارب ١٥ في المائة قبل أن يهبط تدريجيا إلى نسبة ١٠,٥ في المائة في نيسان/أبريل ١٩٩٩. ثم ارتفعت التكلفة مرة أخرى في وقت لاحق إلى نسبة ١٢ في المائة وظلت عند ذلك المستوى طوال بقية السنة. وانخفض حجم الاستحقاق لسندات المنطقة في عام ١٩٩٩ إلى متوسط خمس سنوات. وتأثر الإقراض المصرفي أيضا بالاضطراب في الأسواق المالية الدولية. وكان الانتعاش في الإقراض المصرفي الدولي في المنطقة بطيئا للغاية خاصة عند مقارنته بإيداعات السندات.

٤٥ - ومن بين أشد أشكال رأس المال تقلبا تلك المرتبطة بالاستثمار في الأسهم والتي بدأت في التدفق إلى الأسواق الرئيسية للأوراق المالية في المنطقة في النصف الثاني من عام ١٩٩٩. إلا أن المعلومات المتاحة تشير إلى أن هذا الانتعاش يحتاج إلى وقت طويل قبل أن يستطيع التعويض عن عمليات السحب الضخمة التي حدثت في النصف الثاني من عام ١٩٩٨. وفي الوقت ذاته كانت بعض الاقتصادات الكبيرة في المنطقة لا تزال تشهد تدفقات إلى الخارج لأنواع أخرى من رأس المال القصير الأجل بالرغم من تواضع المبالغ المعنية عند مقارنتها بعمليات السحب الكثيفة التي حدثت في الفترة بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

زيادة ضئيلة في دين المنطقة الخارجي

٤٦ - كان الحجم الإجمالي للدين الخارجي الموزع لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ١٩٩٩ يقل عن ٧٥٠ بليون دولار أي بزيادة ضئيلة قدرها ٠,٥ في المائة،

التدفقات الرأسمالية في عام ١٩٩٩ مما يشير إلى وجود تدفقات صافية إلى الخارج في فترات أخرى. وكان أكبر البلدان استفادة هي البرازيل ولكن الأرجنتين والجمهورية الدومينيكية سجلتا مستويات قياسية وأوشكت التدفقات إلى الداخل من الاستثمار المباشر الأجنبي إلى المكسيك أن تساوى الأرقام لفترة السنتين السابقة والبالغة ١١ بليون دولار. وقد ساعدت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي في تحقيق مساهمات مهمة في سنة استُخدمت فيها تدفقات الديون الخاصة في سداد الديون المستحقة، بتمويلها العجز في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات في أكثر من نصف بلدان المنطقة. وفي بعض الحالات، عندما لم تتوفر فرص للحصول على موارد خارجية خاصة، لعب التمويل من المصادر الرسمية ولا سيما القروض المقدمة من الوكالات المتعددة الأطراف دورا رئيسيا في تغطية العجز.

٤٣ - وبلغ حجم إيداعات السندات الدولية أكثر من ٤٠ بليون دولار أمريكي وهو مبلغ يزيد قليلا عن الرقم المسجل لعام ١٩٩٨. واتجهت هذه الأموال أساسا إلى الأرجنتين والبرازيل والمكسيك، وبحجم أقل إلى شيلي وكولومبيا وفنزويلا. وكانت جهات الإصدار الرئيسية هي الحكومات المركزية وشركات القطاع العام نظرا للصعوبات التي واجهتها الشركات الخاصة في الحصول على التمويل. وكان حجم الإصدارات الفردية صغيرا كما حدث المزيد من الإيداعات بعملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة الأمريكية مثل اليورو. ويجدر بالإشارة أن سبع حكومات من حكومات المنطقة اتجهت في نيسان/أبريل ١٩٩٩، أي بعد مضي ثلاثة أشهر فقط من تخفيض البرازيل لعمليتها إلى تعويم إصدارات السندات في الأسواق المالية الدولية بمبلغ ١٠ بلايين دولار أمريكي بعلاوة محسوبة على أساس ٥٥٠ نقطة (٥,٥ في المائة) بالمقارنة بسندات الخزانة الأمريكية (٥ في المائة في نيسان/أبريل). وتلا هذا الاتجاه التصاعدي انخفاض

أمريكا اللاتينية في الأسواق الثانوية يبدو أن المجتمع المالي الدولي يرى هذه الأحداث تقتصر على إكوادور. وفي الوقت ذاته تأمل كل من هندوراس ونيكاراغوا في التأهل لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تشارك فيها بالفعل كل من بوليفيا وغيانا.

انخفاض الأسعار وانخفاض التجارة داخل الإقليم يؤدي إلى هبوط عائدات الصادرات

٤٨ - ارتفعت قيمة الصادرات، إذا أخذنا المنطقة بأكملها، بنسبة ٥ في المائة تقريبا ولكن هذه النتيجة كانت تعزى إلى حد كبير إلى هيمنة المكسيك على الرقم التجميعي. فقد سجل نصف البلدان في المنطقة تقريبا انخفاضا في قيمة الصادرات، ولولا المكسيك لكان نمو الصادرات نموا سلبيا (بنسبة -٣ في المائة).

٤٩ - وفشلت المكاسب التنافسية الناجمة من تخفيض العملة في بلدان أمريكا اللاتينية والهبوط في مستويات الاستيعاب المحلي في توليد عائدات أكبر من الصادرات لسببين هما، أولا لا تزال اقتصادات المنطقة ولا سيما اقتصادات بلدان أمريكا الجنوبية مصدرة للسلع الرئيسية ومن شأن إمدادات هذه المنتجات ألا تجد أسعارا مرنة على المدى القصير. فضلا عن ذلك فإن مبيعات السلع بخلاف الوقود قد تأثرت على نحو منتظم من ضعف الأسعار في الأسواق العالمية ولا سيما في حالة المنتجات الزراعية نظرا لاستمرار الهبوط في أسعار السلع غير النفطية. كما هبطت أيضا أسعار السلع الصناعية المصدرة من المنطقة. ولكن وابتعاش النشاط الاقتصادي في العالم بدأت أسعار كثير من المواد الخام في الارتفاع ولا سيما في نهاية السنة. ويتضح هذا الاتجاه بصفة خاصة في قطاع المعادن مثل الألومنيوم والنحاس والنيكل وأسعار اللحوم. وارتفع أيضا سعر النفط كنتيجة للسياسة الرامية إلى تقييد الإمدادات التي اعتمدها منظمة البلدان

وهو أدنى معدل شهدته المنطقة في التسعينات. وكان البطء في معدل الزيادة ملحوظا بالمقارنة إلى الاتجاه الذي شهدته السنوات الأخيرة، ويعكس الصعوبات التي واجهتها البلدان في الحصول على أموال خارجية ولا سيما من مصادر القطاع الخاص. وزادت الالتزامات الخارجية الإجمالية لنصف بلدان المنطقة تقريبا بمبالغ ضئيلة، بل إن بعض البلدان شهدت انخفاضا بمعدلات ضئيلة (جامايكا وبيرو وفنزويلا). وشهدت مجموعة أخرى من البلدان (الأرجنتين وكوستاريكا وشيلي وأوروغواي) زيادة في التزاماتها الخارجية الإجمالية بمعدل تراوح بين ٤ في المائة و ٧ في المائة في حين سجلت باراغواي زيادة كبيرة للغاية بلغت نسبة ٤٠ في المائة تقريبا بسبب زيادة لم يسبق لها مثيل في إصدار السندات الحكومية بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار.

٤٧ - وظلت مؤشرات عبء الدين الخارجي على عاتق المنطقة في عام ١٩٩٩ عند مستويات تماثل مستويات عام ١٩٩٨ عندما شهدت تدهورا لأول مرة في فترة التسعينات. وظلت نسبة الفائدة العائدة من صادرات السلع والخدمات مستقرة عند ١٧ في المائة في حين انخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات انخفاضا ضئيلا واستقرت عند ٢١٦ في المائة. ولا يزال أكثر من نصف البلدان يقدم ما يمكن اعتباره مؤشرات مرضية لعبء الدين في حين تظل هذه المؤشرات مدعاة للقلق في بقية البلدان. وشملت الأحداث المتعلقة بإعادة المفاوضات بشأن الدين الخارجي عجز إكوادور عن سداد مدفوعات الفائدة عن سندات برادي المضمونة من جانبها في الفصل الثاني من عام ١٩٩٩. وعجزت مرة أخرى عن سداد مدفوعات الفائدة بشأن التزامات حكومية أخرى للدائنين من القطاع الخاص عندما رفض حاملو سندات برادي اقتراح الحكومة القاضي باللجوء إلى الضمان الأساسي. وتجدر بالأهمية ملاحظة أنه استنادا إلى اتجاه انتشار السندات الأوروبية العائدة لدول

بعض الحالات كان الهبوط في الأسعار يقابل الزيادة في الحجم (على سبيل المثال البرازيل وغواتيمالا) وفي الحالات الأخرى كان ذلك يضاعف من الأثر الناجم من انخفاض الحجم (على سبيل المثال الأرجنتين وبوليفيا وهندوراس وبنما وباراغواي وأورغواي) مما يتسبب في هبوط عائدات الصادرات على نحو حاد. وعلى العكس من ذلك شهدت البلدان المصدرة للنفط والبلدان التي يوجد بها قطاع كبير من أماكن التصنيع بغرض التصدير ارتفاعا في عائدات الصادرات على نحو ما شهدته شيلي وبيرو اللتان استطاعتا أن تستعيدا المركز الذي فقدتهما في عام ١٩٩٨. وسجل أفضل أداء وبمعدلات نمو تزيد على ١٠ في المائة في كل من كوستاريكا وهاييتي والمكسيك وفتزويلا.

هبوط الواردات

٥٣ - وهبطت القيمة الإجمالية لواردات المنطقة من البضائع لأول مرة على مدى الـ ١٥ عاما السابقة بأكثر من ٤ في المائة، باستثناء المكسيك التي هبطت فيها قيمة الواردات بنسبة ١٥ في المائة. وكان ذلك يعزى لعدة عوامل أهمها التكيف الذي تحقق من قلة الطلب المحلي وتخفيض العملة. وكنتيجة لهذا التكيف تقلص حجم الواردات بشكل حاد في جميع بلدان أمريكا الجنوبية تقريبا وفضلا عن ذلك فقد بلغ حجم الانخفاض أكثر من ١٠ في المائة في كل الحالات، وانعكس في جميع فئات الإنتاج (السلع الاستهلاكية والرأسمالية والسلع الوسيطة).

٥٤ - وكانت هنالك عوامل أخرى في بعض الحالات ساعدت في تعزيز الواردات. والبلدان التي زادت صادراتها كنتيجة لازدهار قطاع (الماكويلا) اضطرت إلى شراء مزيد من الواردات (خاصة السلع الوسيطة) نظرا لأن صناعات التجميع تعمل بمكونات أجنبية كليا تقريبا. وكان ذلك عاملا مساعدا في الزيادة الملحوظة في حجم واردات

المصدرة للبترول (أوبك) وارتفع متوسط السعر في عام ١٩٩٩ بأكثر من ٤٠ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٨.

٥٠ - ثانيا في فئة المنتجات المصنعة وهي عنصر استراتيجي في الصادرات الإقليمية تحققت غالبية مبيعات البلدان في أمريكا الجنوبية في السوق الإقليمية حيث تكون مبيعات هذه المنتجات عرضة للتأثير أيضا لضعف النشاط الاقتصادي ولضعف الطلب. ونتيجة لذلك هبطت قيمة التجارة داخل الإقليم، التي كانت قد شهدت في عام ١٩٩٨ أول هبوط لها على مدى ١٢ عاما، بمعدل ٢٥ في المائة تقريبا في الفصول الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٩. وهبط حجم التجارة فيما بين بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي بنفس هذه النسبة المتوية في حين هبطت قيمة التجارة في جماعة الأنديز بدرجة أكثر حدة (٣٥ في المائة). واختلفت الحالة نوعا ما في السوق المشتركة لبلدان أمريكا الوسطى والاتحاد الكاريبي حيث تشير المعلومات المتاحة إلى أن التجارة بين البلدان الأعضاء استقرت على المستوى الذي شهدته في السنة السابقة.

٥١ - ولوحظ بروز اتجاه مختلف أيضا في صادرات الصناعات من المكسيك وكثير من بلدان أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي التي تباع أساسا في الأسواق العالمية ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية. واستفادت مبيعات هذه المنتجات من التوسع في القدرة الإنتاجية في صناعات ماكويلا، وهي أماكن للتصنيع بغرض التصدير ومن الخطى المتسارعة لنمو الاقتصاد الأمريكي الذي يتوقع أن ينمو بمعدل ٤ في المائة في عام ١٩٩٩.

٥٢ - في الوقت الذي استطاعت فيه غالبية البلدان تعزيز كميات صادراتها فإنها وباستثناء البلدان الرئيسية المصدرة للنفط قد شهدت انخفاضا في قيمة مبيعاتها الخارجية. وفي

المكسيك كما كان عاملا حاسما في كثير من بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي ابتداء بكوستاريكا. وشملت العوامل الأخرى ذات الطابع العرضي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي شمل شراء سلع رأسمالية كما في حالة بوليفيا وأعمال التعمير إثر الكوارث الطبيعية كما في نيكاراغوا وهندوراس والحاجة إلى استكمال إمدادات الغذاء كما في حالة هايتي. وفي الوقت ذاته أسفر انخفاض المبيعات في بنما وباراغواي والذي أخذ شكل إعادة التصدير إلى البلدان الأخرى في المنطقة، عن انخفاض في المشتريات الأجنبية.

٥٥ - وانخفضت فاتورة الواردات أيضا نتيجة للهبوط الواسع في أسعار المنتجات المشتراة، مع استثناء واضح هو النفط. فقد هبطت أسعار الصناعات المصدرة من البلدان المتقدمة النمو والتي كانت تمثل الحصة الأكبر من الواردات الإقليمية بمعدل ١,٥ في المائة. وقد زاد من هذا الانخفاض الهبوط الحاد في أسعار كثير من السلع الصناعية (الصلب والكيماويات والمخصبات على سبيل المثال) والمواد الغذائية والسلع الأخرى من غير سلع الوقود. وفي المتوسط تحسنت معدلات التجارة الإقليمية على نحو طفيف بعد انتهاء فترة الهبوط الذي شهدته في السنة السابقة.

الجدول ٢

بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: مجموع الناتج المحلي الإجمالي

(النسب المئوية على أساس القيم محسوبة بأسعار عام ١٩٩٥)

معدلات النمو السنوية									
١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
									أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٠,٣	٢,١	٥,٤	٣,٦	١,١	٥,٣	٣,٩	٣,٢	٣,٨	المجموع الفرعي (١٩ بلدا)
٠,٣	٢,١	٥,٤	٣,٦	١,١	٥,٣	٣,٩	٣,٣	٣,٩	الأرجنتين
٢,٩-	٣,٩	٨,٠	٥,٥	٢,٩-	٥,٨	٥,٩	٩,٦	١٠,٦	إكوادور
٧,٣-	١,٠	٣,٩	٢,٣	٣,٠	٤,٤	٢,٢	٣,٠	٥,٠	أوروغواي
٣,٤-	٤,٦	٥,٠	٥,٠	٢,٠-	٥,٥	٣,١	٧,٤	٢,٩	باراغواي
٠,٥	٠,٦-	٢,٤	١,١	٤,٥	٣,٠	٤,٠	١,٧	٢,٥	البرازيل
٠,٨	٠,١-	٣,٥	٢,٥	٤,٢	٦,٢	٤,٥	٠,٣-	١,٠	بنما
٣,٢	٤,٤	٤,٧	٢,٧	١,٩	٣,١	٥,٣	٨,٢	٩,٠	بوليفيا
١,٠	٤,٦	٤,١	٤,٥	٤,٧	٤,٨	٤,٣	١,٧	٥,٤	بيرو
٣,٨	٠,١	٨,٦	٢,٣	٨,٦	١٣,٦	٥,٧	٠,٩-	٢,٥	الجمهورية الدومينيكية
٧,٦	٦,٠	٧,١	٦,٨	٤,٤	٤,٣	٢,٠	٦,٤	٠,٨	السلفادور
٢,٦	٣,٢	٤,٢	١,٨	٦,٢	٦,٠	٦,٤	٧,٣	٢,٨	شيلي
١,١-	٣,١	٦,٨	٦,٩	٩,١	٥,١	٦,٦	١١,٠	٧,٣	غواتيمالا
٣,٤	٥,٠	٤,٣	٣,٠	٥,٠	٤,١	٤,٠	٤,٩	٣,٧	

معدلات النمو السنوية									
١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
٧,٢-	٠,٢-	٦,٦	٠,٤-	٥,٩	٣,٧-	٠,٤-	٧,٠	١٠,٥	فنزويلا
٦,٠	١,٥	٢,٥	٧,٨	٢,٤	٠,٦	١٤,٧-	١١,٢-	١٠,٩-	كوبا
٧,٧	٦,٤	٣,٥	٠,٥-	٢,٢	٤,٣	٥,٨	٧,١	٢,٢	كوستاريكا
٥,٢-	٠,٥	٣,٤	٢,١	٥,٢	٦,١	٥,٢	٤,١	٢,٠	كولومبيا
٣,٦	٥,٠	٦,٨	٥,٤	٦,١-	٤,٤	١,٨	٣,٧	٤,٢	المكسيك
٦,٩	٤,١	٥,٤	٥,١	٤,٤	٤,٠	٠,٤-	٠,٨	٠,٤-	نيكاراغوا
٢,٣	٣,٢	١,٥	٢,٨	٥,٠	٨,٣-	٢,٢-	١٣,٨-	٠,١	هايتي
١,٩-	٣,٩	٥,٠	٣,٨	٣,٧	١,٩-	٧,١	٥,٨	٢,٧	هندوراس
									المجموع الفرعي لمنطقة البحر الكاريبي
٣,٢	١,٨	٢,٠	٢,٨	٢,٧	٣,١	٠,٦	٠,٧	١,٦	
٤,٠	٣,٩	٥,٥	٦,٠	٤,٨-	٦,٢	٥,٠	٠,٩	٢,٧	أنتيغوا وبربودا
٢,٥	٣,١	٣,١	٥,٣	٢,٣	٣,٥	٠,٩	٥,٥-	٣,٦-	بربادوس
٥,٧	١,٥	٤,١	١,٣	٣,٦	١,٦	٤,٣	٩,٠	٣,٠	بليز
٦,٩	٣,٨	٤,٠	٤,١	٤,١	٤,٢	١,٢-	١,٠-	٣,٥	ترينداد وتوباغو
١,١-	١,٠-	٢,٢-	٠,٣-	١,٨	١,٩	١,٨	٢,٥	٠,٣	جامايكا
١,٠	٢,٤	٢,٢	٢,٩	١,٢	١,٩	١,٩	٢,٣	٢,١	دومينيكا
٤,٠	٥,٥	٣,٢	١,٧	٧,٨	٢,٦-	٢,٤	٦,٧	١,٦	سانت فنسنت وجزر غرينادين
...	١,٧	٧,٢	٥,٨	٣,٢	٥,٦	٥,٢	٣,٢	٢,٥	سانت كيتس ونيفيس
٣,٩	٢,٣	٠,٣-	٠,٨	٢,١	١,٦	١,٦	٧,٥	٠,٣-	سانت لوسيا
...	...	٤,٢	٧,٦	٢,٤	٠,٩-	١١,٧-	١,٧-	٤,٠	سورينام
٤,٠	٥,٠	٤,٧	٣,٢	٣,٠	٣,٤	١,١-	١,٠	٣,٧	غرينادا
١,٨	٢,٢-	٩,١	٨,٥	٣,٢	٩,٦	١١,٨	٩,٤	٩,٤	غيانا

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أساس الأرقام الرسمية المحولة إلى دولارات بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥.

ملاحظة: لا تتضمن المجموع والمجموع الفرعية البلدان التي لم تقدم بشأنها معلومات.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) باستثناء كوبا.